العراق يسعى الى استعادة موقعه على الخارطة السياحية العالمية

ميدل ايست اونلاين
MIDDLE EAST ONLINE

لماذا لا يكون العراق وجهتكم المقبلة لقضاء عطلتكم؟ هذه هي الرسالة التي تسعى هيئة السياحة العراقية لترويجها خلال مشاركتها هذا الاسبوع في معرض "سوق السفر العالمي" في لندن، احد اهم معارض السياحة في العالم.

فبعد غياب عن المؤتمرات والمعارض السياحية الدولية دام عشرة اعوام، يتوجه وفد سياحي عراقي برئاسة رئيس هيئة السياحة العراقية حمود اليعقوبي، الذي تأخر في الاردن بسبب مشاكل متعلقة بحصوله على التأشيرة، الى لندن الثلاثاء الماضي للمشاركة في هذا الملتقى السياحي الدولي الذي يستمر حتى الخميس.

وقال حسن الفياض مسؤول العلاقات العامة في الوفد "هذه اول مشاركة لنا في معرض سياحي في اوروبا منذ اكثر من عقد من الزمن".

واضاف ان "العراق معروف اصلا كوجهة للسياحة الدينية لمسلمي البلدان المجاورة مثل ايران وباكستان والبحرين والهند، الا ان استراتيجيتنا تقوم اليوم على جذب سياح من اوروبا واميركا وآسيا بعد ان تحسنت الاوضاع الامنية".

ورغم ان صحف العالم اجمع تتناقل اخبار التفجيرات والعمليات الانتحارية شبه اليومية في العراق، الا ان الفياض اكد ان هذه التفجيرات محدودة في "بعض المناطق الضيقة" وان العديد من المواقع السياحية متاحة امام السواح ولا سيما في اقليم كردستان، الذي يتمتع بحكم ذاتي وحيث الوضع الامني "جيد جدا". ويزخر العراق بكنوز سياحية اكثر من ان تعد وتحصى وفي طليعتها المواقع الاثرية الضاربة في القدم في بلاد ما بين النهرين مثل أور وبابل، ما جعل العراق يستحق عن جدارة لقب "مهد الحضارة".

والى جانب هذه الكنوز الاثرية القديمة، يحفل العراق بمساجد ولا اروع وكنائس يعد بعضها من بين الاقدم في العالم. ويضاف الى هذا الثراء الديني ثراء ثقافي ولا سيما في كردستان حيث هناك مزيج من العادات والتقاليد الكردية والتركمانية والعربية. غير ان العراق تراجع كثيرا على صعيد البنية التحتية السياحية، ولا سيما بعد سنوات العنف الاخيرة. وفي هذا الاطار، تأمل هيئة السياحة ان تجد في لندن شركاء مستعدين للاستثمار في القطاع الفندقي خصوصا، كون فنادق البلاد، وعددها ٧٨٤ فندقا، في حالة يرثى لها.

وحاليا تؤمن مطارات العراق عددا ضئيلا من الرحلات المباشرة الى مناطق خارج الشرق الاوسط، الا ان الفياض اكد ان شركة الخطوط الجوية العراقية ستدشن هذا الشهر رحلات الى لندن، وان الخطوط الجوية البريطانية "بريتش ايروايز" تعتزم ايضا استئناف رحلاتها على خط لندن-بغداد العام المقبل. وبالاضافة الى هذا، هناك وكالات سفر غربية تجرأت على ان تخطو هذه الخطوة. فالعديد من هذه الشركات تنظم رحلات داخل اقليم كردستان، الاكثر امنا من باقي المناطق العراقية، بينما بدأت وكالة سفر بريطانية بتنظيم جولات في سائر المناطق العراقية، وهي الوكالة الوحيدة في اوروبا التي تجرأت على فعل هذا الامر.

وهذه الوكالة هي "هينترلاند ترافل" التي تقدم نفسها كوكالة متخصصة في "رحلات المخاطرة" والتي يحفل كتيب وجهاتها السياحية بأماكن لا تنصح بزيارتها معظم القنصليات الغربية وفي طليعتها افغانستان وكشمير وباكستان وبورما. واوقفت هذه الشركة رحلاتها الى العراق بين ٢٠٠٤ و٢٠٠٨ الا انها تفتخر اليوم بعودتها الى هذا البلد منذ الربيع، مؤكدة انها نظمت مذاك اربع رحلات.

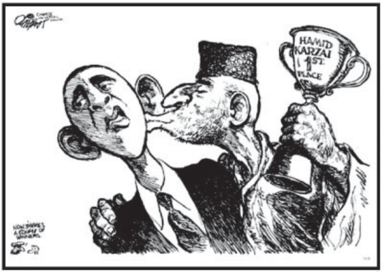

البرادعي يخلف مبارك.. ممكن ولو في الخيال!

العرب اونلاين

لم يكذّب المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية المنتهيته ولايته محمد البرادعي، توقعات تقارير تحدثت عن احتمال ترشيح نفسه للانتخابات الرئاسية المصرية المقبلة، في ضوء الجدل السائد حول هذه الانتخابات ومخاوف المعارضة من تمرير سيناريو التوريث من الرئيس الحالي حسني مبارك إلى نجله جمال مبارك، الذي رشح نفسه ضمنا للانتخابات خلال المؤتمر الأخير للحزب الوطني الحاكم.

البرادعي أعلن الخميس أن ترشحه للرئاسة في مصر أمر محتمل، لكنه اشترط ذلك بوجود ضمانات بأن الانتخابات ستكون "حرة ونزيهة"، في تأكيد مبطن على أن الانتخابات المقبلة لن تكون نزيهة وستفصل على مقاس المرشح الذي ترغب المؤسسة الحاكمة في توليه الرئاسة.

وفي مقابلة مع قناة "سي ان ان" الاخبارية الاميركية، أوضح البرادعي أنه سيدرس ترشحه للانتخابات الرئاسية إذا كانت هناك "ضمانات مكتوبة" بأن "الانتخابات ستكون حرة ونزيهة". ويحظى البرادعي في الداخل المصري بشعبية كبيرة، ويقول مراقبون أنه سيحظى بدعم شعبي كبير من المعارضة، حيث بدأت الأصوات تتوالى في تأييد هذه الفكرة، ويؤكد معارضون أنه رجل متوازن ودبلوماسي ويمكن التوافق معه. وتنشط المعارضة بحثا عن شخصية ذات ثقل وتأمل في اقناع البرادعي بالقبول بالترشح للرئاسة، وكان عدد من شباب حزب الوفد المعارض قد رشحوا البرادعي لرئاسة الحزب كي يتسنى له الترشح لانتخابات الرئاسة طبقا للتعديلات الدستورية الأخيرة التي جرت في مصر. ويأتي ذلك وسط تنامي الحديث في الصحف المصرية لاسيما المعارضة والمستقلة، بوجود تحضيرات لما بات يُسمى "توريث" الحكم في مصر من الرئيس حسني مبارك إلى ابنه جمال.

وكان الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى قد أشار في وقت سابق، إلى إمكانية ترشحه للرئاسة، إلا أنه رأى أن الوقت ما زال مبكرا لإعلان ذلك بشكل رسمي.

ويتم الرئيس المصري حسني مبارك الفترة الخامسة ومدتها ست سنوات عام ٢٠١١.

ويحسب المادة ٧٦ التي جرى تعديلها بالدستور يشترط أن يكون المترشح للرئاسة عضوا بالهيئة العليا لحزب مدة عام على الأقل، وأن يكون الحزب قد تأسس قبل خمس سنوات على الأقل من الانتخابات. كما تلزم المادة ٧٦ المتقدمين للترشح لانتخابات الرئاسة الحصول على تأييد ٢٥٠ عضوا على الأقل من الأعضاء المنتخبين للمجالس النيابية "الشعب والشورى والمجالس المحلية للمحافظات". وإذا تم ترشح البرادعي فمن شأن ذلك، ان يفتح افاقا كبيرة امام المعارضة المصرية في مواجهة الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم الذي يهيمن على السلطة في البلاد. واكتسب البرادعي الحاصل على جائزة نوبل للسلام في ٢٠٠٥، شهرة دولية بسبب تصديه للحجج الاميركية بشأن وجود برنامج نووي عراقي لتبرير الحرب على بغداد في ٢٠٠٣، وهي حجج تبين في ما بعد أن لا اساس لها. ويعد المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي سيترك منصبه في تشرين الثاني المقبل طرفا رئيسيا في ملف البرنامج النووي الايراني المثير للجدل. بحسب فرانس برس. فبموجب تعديل دستوري ادخل في ٢٠٠٥، يتعين على اي شخص يرغب في ترشيح نفسه للرئاسة ان يكون عضوا لمدة عام على الاقل في هيئة قيادية لاحد الاحزاب الرسمية التي مضى على تأسيسها خمس سنوات على الاقل.

اما اذا كان المرشح للرئاسة مستقلا فيتعين عليه الحصول على تأييد ٢٥٠ عضوا منتخبا في المجالس التمثيلية من بينهم ٦٥ عضوا على الاقل في مجلس الشعب و٢٥ عضوا على الاقل في مجلس الشورى "الغرفة الثانية للبرلمان" و١٤ عضوا في مجالس المحافظات.

ويعد الطريق الثاني للترشيح مستحيلا بالنظر الى سيطرة الحزب الحاكم شبه الكاملة على هذه المجالس. ومع انتهاء المؤتمر السنوي للحزب الوطني الحاكم، يقول مراقبون إن هناك سعيا حثيثا إلى تأكيد جمال مبارك مرشحا وحيدا للحزب، فيما تذكر مصادر أخرى إلى أن الجيش يرغب في فرض رئيس المخابرات عمر سليمان للترشح للرئاسة باعتبار أن سليمان ابن المؤسسة العسكرية ويحظى بحضور أمني كبير في المنطقة من خلال توليه إدارة عدة قضايا إقليمية منها الملف الفلسطيني، والأزمة اللبنانية والوضع في دارفور.

دونالد ترامب لطائرته النفاثة: "أنت مطرودة!"

CNN بالعربية

أصبحت طائرة المليونير الأميركي وامبراطور العقارات، دونالد ترامب، الخاصة آخر ضحايا مقولته الشهيرة "أنت مطرود!" وذلك بعدما عرضها للبيع. ويعرض ترامب طائرته للبيع ليس بسبب تأثره بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وإنما بسبب رغبته في التحديث والحصول على طائرة خاصة أكبر حجماً، كما أنه لا يريد ولا يرغب في أن يمتلك طائرتين في الوقت نفسه، بحسب ما ذكره جورج سوريال، المدير الإداري للتطوير الدولي والمستشار في المجموعة. وتعتبر الطائرة النفاثة الحالية، وهي من طراز بوينغ ٧٢٧ وصنعت عام ١٩٦٨، شركة "أمريكان إيرلاينز"، وهي تحتوي على كل الإضافات التي يمكن تخيلها، بما في ذلك أحزمة الأمان ذات الأزرار المطلية بالذهب ومقاعد في حماماتها الثلاثة" وفقاً لسوريال.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الطائرة، التي تستوعب ٢٤ راكباً، تحتوي على غرفة نوم رئيسية وتواليت للسيدات مع شطافة، وخزائن للقطع الكريستال والخزف الصيني، إضافة إلى احتوائها على نظام ملاحة من بين الأحدث عالمياً. وتقدر قيمة الطائرة بما يتراوح بين ٤ و٨ ملايين دولار، ولكنها بحاجة إلى نفقات باهظة عند الطيران والتحليق والصيانة، بسبب عمرها، إذ صنعت عام ١٩٦٨، وفقا لتود روم، رئيس ومؤسس شركة الطيران "بلو ستار جت". وقال روم إن المشكلة في هذه الطائرة هي أن تكاليف تشغيلها المباشرة مرتفعة للغاية، إذ إنها تحتوي على ثلاث محركات بحيث تصل تكلفة تشغيلها وتحليقها إلى ١٠ آلاف دولار في الساعة الواحدة.

وأضافت أن شراء طائرة أحدث من الحجم نفسه وأقل تكلفة في الوقود ستكلف ما بين ١٠-١٢ مليون دولار، في حين لن تصل تكلفة تشغيلها وطيرانها إلى أكثر من ٢٥٠٠ دولار في الساعة. وأشار إلى أن بيع تلك الطائرة لا يمكن أن يتم إلا إلى شخص يرغب في الحصول عليها لأنها كانت طائرة دونالد ترامب الخاصة. يشار إلى أن ترامب استخدم الطائرة في جولاته، فسجلت ٤١٨٣٣ ساعة طيران وأكملت ٢٩٦٦٤ عملية هبوط. وأوضح سوريال بأن ترامب سيظل يستخدم طائرته "المطرودة" إلى أن يتم بيعها وإلى أن يستلم طائرته الجديدة، ولكن يفضل أن يحصل كل هذا في وقت قريب.

العسكرة ضرورة لمنع الانتشار النووي

تقرير واشنطن
Taqrir Washington

حاولت الدراسة الصادرة عن كلية جون كيندي للدراسات الحكومية بجامعة هارفارد المعنونة "استهداف البرامج النووية في فترات السلم والحرب"، و دراسة أسباب قيام دول باستخدام الخيار العسكري أو لجوئها إلى وضع خيار مهاجمة البنية التحتية للمنشآت النووية لدولة غير نووية. وقد أشارت الدراسة في تحليلاتها بصورة غير مباشرة إلى الوضع الراهن على الساحة الدولية بشأن البرنامج النووي الإيراني واحتمالات توجيه ضربة عسكرية لمنشآته النووية بالتركيز على وضع مبررات وأسباب تبرر استخدام القوة بدافع الأمن الإقليمي المؤثر على الأمن والسلم الدوليين دون النظر إلى الفاعل الدولي المنفذ للهجوم. وقد اختبرت الدراسة أربع فروض استنتجت من حالات الصراعات الدولية للانتشار النووي ما بين عام ١٩٤١ حتى عام ٢٠٠٠. أعد الدراسة كل من ماثيو فورمن Matthew Fuhrmann، وهو أستاذ مساعد في العلوم السياسية بجامعة جنوب كارولينا، وسارة كريبس Sarah Kreps وهي أستاذ مساعد بجامعة كورنيل. وتتركز أبحاثهما على قضايا الأمن الدولي، لاسيما مسائل الصراع والتعاون وحفظ السلام الدولي والنووي، وأثر انتشار الأسلحة النووية على عمليات حفظ السلام الدولي.

استخدام القوة للحد من الانتشار يؤدى إلى نتيجة عكسية

تسابق اثنان وعشرون دولة تقريبًا منذ عام ١٩٤٠ لتطوير أسلحتها النووية. وعلى الرغم من الحجج النظرية التي رأت – في بعض الحالات – أن مزيدًا من الانتشار النووي من الممكن أن يكون أفضل على التوازن الدولي وعلى السلم والأمن الدوليين، إلا أن صناع القرار العالمي رفضوا هذه الحجة وعملوا على وضع إطار قانوني لمنع انتشار الأسلحة النووية من خلال صياغة معاهدة منع الانتشار. وفي عام ١٩٦٠ قدرت الاستخبارات الوطنية الأميركية أن الزيادة الصغيرة في عدد البلدان المالكة للسلاح النووي من شأنه أن يؤدي إلى زيادة عناصر الخطر الناشئ من التوترات العالمية وتضخيم عواقب أفعالها كالخطأ في التقدير أو قرارات تؤخذ عن طريق اليأس واللاعقلانية، مما يترتب عليه تهديد الأمن والسلم الدوليين. وقد أعطت الدراسة مثالاً على برامج الأسلحة النووية المثيرة للمخاوف والتي تثير احتمال حدوث مزيد من الانتشار في منطقة شرق آسيا والشرق الأوسط كالبرنامج النووي لكوريا الشمالية وإيران على التوالي. في مقابل ذلك، قام المجتمع الدولي بوضع عدة استراتيجيات وتدابير للحد من انتشار الأسلحة النووية وتشمل تدابير التفاوض دبلوماسيا مثل الضمانات الأمنية ومعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، والأدوات الاقتصادية مثل ضوابط التصدير التي تحد من المعروض من السلع المستخدمة في صنع الأسلحة النووية، أو استخدام العقوبات كمعاقبة الدول التي تساعد على الانتشار. وعلى الرغم من أن استخدام القوة هي إحدى التدابير المستخدمة في السياسة الخارجية، إلا أن استخدامها للحد من انتشار الأسلحة النووية يثير الجدل والمعارضة باعتبار أن استخدام القوة العسكرية في مثل هذه الحالة قد يؤدى إلى نتيجة عكسية، أي قد يؤدى إلى انتشار الأسلحة النووية. وهناك ثماني عشرة حالة حاولت فيها الدول استخدام القوة العسكرية لضرب البرنامج النووي لدولة أخرى، وخمس عشرة حالة قامت بالفعل دولة ما بالهجوم العسكري على المنشآت النووية لدولة أخرى لمنعها من امتلاك أسلحة نووية.

التباين في استعداد الدول لشن هجوم عسكري

وقد سلطت الدراسة الضوء على قصور الدراسات السابقة في تفسير أسباب التباين في استعداد الدول لشن هجوم عسكري على منشآت نووية لدولة دون أخرى، على الرغم من أن الحالات المحتملة لاستخدام دولة ما للقوة ضد الدول التي تعمل للحد من نظام حظر الانتشار النووي ضروري ولازم في بعض الحالات. ومن أمثلة ذلك لماذا قامت إيران وإسرائيل، والولايات المتحدة بشن هجمات ضد المنشآت النووية العراقية، ولم تقم الدول ذاتها بشن هجوم مماثل على بلدان نووية مماثلة؟ أو لماذا هاجمت إسرائيل المنشآت النووية في العراق وسوريا ولم تهاجم المنشآت النووية في ليبيا أو باكستان؟. واستحوذ قرار إسرائيل للهجوم على مفاعل تموز في العراق في عام١٩٨١ اهتمام الباحثين سواء من حيث أسباب وعواقب الهجوم، والأسباب التي دعت الولايات المتحدة لعدم تنفيذ خيار استخدام القوة العسكرية ضد الصين بسبب برنامجها النووي كأداة وقائية وذلك ما بين ١٩٦١ و ١٩٦٤ على الرغم من استخدام الخيار ذاته ضد العراق. وقد سردت عدة جداول كنماذج تطبيقية توضح فيها السنوات التي أخذت الدول بعين الاعتبار دراسة مشروع مهاجمة المرافق النووية أو القيام الفعلي للهجوم العسكري على هذه المرافق وذلك منذ عام ١٩٤١-٢٠٠٠. ومن أمثلة تلك الدول الولايات المتحدة وهي الأكثر في عدد محاولات الهجوم على كل من ألمانيا من عام ١٩٤٢- ١٩٤٥، والصين من عام ١٩٤٢- ١٩٦١، وكوريا الجنوبية من عام ١٩٩٤- ١٩٩٣، وباكستان من عام ١٩٧٩- ١٩٧٨، والعراق من عام ٢٠٠٣- ١٩٩٠. وبالفعل استخدمت الولايات المتحدة القوة العسكرية ضد ألمانيا والعراق. كذلك حاولت إسرائيل بشن هجوم عسكري ضد المنشآت النووية لكل من العراق من عام ١٩٨١- ١٩٧٩ وباكستان من عام ١٩٨٧- ١٩٨٣. وتكشف الآثار المترتبة على المناقشات النظرية حول انتشار الأسلحة النووية والنتائج التجريبية للدراسة عن أن الهجمات العسكرية ضد البرامج النووية لدولة أخرى لا تحدث عشوائيا وإنما تتم على أساس منهجي متأثرًا تأثرًا كبيرًا بالعلاقات السياسية والخصائص المؤسسية للبلد المعتدى عليها. بمعنى أنه على الرغم من أن الهجوم على البرامج النووية قد تكون استراتيجية أكثر جاذبية وفعالية إلا أن احتمالية استخدامها لا يكون بالقدر ذاته للدول ذاتها وذلك لاختلاف التركيبات والعلاقات السياسية للدول سواء المهاجمة أو المتلقية للهجوم أو المسماة "الدولة المروجة للانتشار Proliferating State". فالفرض القائل بأن الدول الأكثر عرضة للهجوم هي الدولة الضعيفة والمروجة للانتشار لكونها غير قادرة على الرد العسكري المضاد وبالتالي انخفاض احتمالية الانتقام المضاد، كما هو الحال عند قيام إسرائيل بضرب المنشآت السورية، هو فرض غير مؤكد، حيث أوضحت الدراسة نسبية فرض مخاطر الانتقام باعتباره عاملا غير بارز في تفسير أي هجمات فعلية أو محتمل حدوثها. كذلك لا يوجد تأييد واسع للحجة التي مفادها أن الدول الأعضاء في معاهدة منع الانتشار النووي هي أكثر عرضة للهجوم ضد برامجها النووية لأن تكاليف الإدانة الدولية ستكون كبيرة.

النووي الإيراني والكوري الشمالي يهددان الأمن

كذلك تناولت الدراسة الانعكاسات السياسية لبعض الكيانات الدولية مثل مجلس الأمن التي لديها مصالح في التوسط في النزاعات الدولية الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. حيث رأت أن على مجلس الأمن أن يضاعف جهوده ويتفهم تفاقم الأزمة لتحقيق نهاية سليمة لانتشار البرامج النووية. وقد أشارت الدراسة بصورة غير مباشرة إلى ضرورة تفهم المؤسسات الدولية كمجلس الأمن استخدام دولة ما كإسرائيل الخيار العسكري ضد منشآت نووية إيرانية حفاظا على الأمن الدولي والحد من مخاطر الانتشار النووي. دعمت الدراسة الحجج التي تنص على أن الهجوم يتم من قبل دولة المهاجمة على البرامج النووية للدولة الناشرة عندما تهدد الدولة الناشرة قدرة الدولة المهاجمة على التفاوض وإضعاف نفوذها، بالإضافة إلى احتمال مشاركة الدولة الناشرة في سلوك طائش قد يهدد مصالح أو يهدد وجود الدولة المهاجمة. وقد استشهدت الدراسة بكتابات ساجان عام ١٩٩٤ Sagan، وفيفر ١٩٩٧ Feaver بأن الهجمات المحتملة ضد البرامج النووية لدولة ما يكون بسبب التخوف من الانتشار الأفقي للأسلحة النووية والتي يمكن أن تكون مزعزعة للاستقرار الإقليمي والدولي.

ورجحت الدراسة أن الهجمات المستقبلية المحتملة من المرجح أن تحدث إذا ما كانت الدولة المهاجمة تعتقد أن الدولة المالكة للبرنامج النووي لن تتصرف كقوة نووية مسؤولة. فقد ذكرت الدراسة أن الخطر يتفاقم إذا كانت الدولة الناشرة تتبنى موقفا هجوميًا وعدائيًا على إحدى الدول أو تهدد باللجوء إلى استخدام الأسلحة النووية لحسم النزاعات القائمة.

خلاصة الدراسة

توصلت الدراسة إلى نتائج فحواها: رفض الحجج القائلة بأن الأسباب المانعة لدولة من مهاجمة المنشآت النووية هي المخاوف من احتمال القيام برد عسكري مضاد أو التخوف من الإدانة الدولية. على العكس من ذلك، استنتجت الدراسة أن الدول المهاجمة تشن هجومًا عسكريًا على المنشآت النووية لدولة عندما تشعر الدولة المهاجمة أن الدولة الممتلكة للسلاح النووي قد تستخدم أسلحتها النووية أو قد تنخرط في سلوك هجومي ضد الدولة المهاجمة. وبالتالي انخراط دولة في استخدام القوة وتحملها لتكاليفها يكون ناتجًا من اعتقادهم بأن امتلاك دولة بعينها للسلاح النووي يشكل تهديدًا خطيرًا لأمنها القومي، لذلك يجب تفهم ماهية الصراع العنيف باستخدام القوة ضد البنية التحتية النووية للوصول إلى نقطة تفاهم. وقد اختتمت الورقة البحثية باستخلاص عدة نتائج غاية في الأهمية مفادها:

إن الدول على استعداد للهجوم على أي دولة تساعد على نشر أسلحة الدمار الشامل بامتلاكها ما يكفي لحيازة أو تصنيع السلاح النووي، على الرغم من العواقب التي ستترتب على هذا الهجوم. وبالتالي أشارت الدراسة إلى أن الهجمات والهجمات المحتملة ضد البرامج النووية تعتبر - دون شك - في غاية الأهمية ويجب دراستها بصورة عميقة بوصفها نتيجة هامة وقد تكون أحد عواقب الانتشار النووي، مما يستدعي تسليط الضوء على أن الانتشار يمكن أن يزعزع الاستقرار ولاسيما الأمن والسلم الدولي. إن أهمية الصراع المسلح تكمن في إمكانية استخدام القوة والهجمات العسكرية ضد البنية التحتية النووية للدولة الناشرة. إن الهجمات على منشآت نووية لا تحدث خلال الصراعات التي تشمل جميع دول الناشرة.

كما هو الحال بين الدول الغربية فيما بين بعضها البعض. نجد أن المخاوف من آثار احتمالات الرد العسكري من الدولة وانتشار المخاوف بشأن إدانة دولية لا يكون بالضرورة السبب البارز لردع الهجمات العسكرية ضد البرامج النووية.